لجنة قضايا الاراضي تبدأ عملها بالمهرة

تواصل لجنة معالجة قضايا الاراضي في المحافظات الجنوبية اليوم عملها في محافظة المهرة برئاسة رئيس دائرة أراضي الاستثمار القاضي محمد عمر باشبيب حيث ستباشر في محكمة استئناف المهرة بالغيضة تسليم استمارات التظلم للمواطنين والجهات الحكومية المتظلمة في القضايا المتعلقة بالأراضي بالمحافظة.. كما ستقوم باستلام ملفات التظلم بعد مطابقتها بالوثائق الاصلية..

الجدير بالذكر أن اللجنة في مديرية سيئون بمحافظة حضرموت سلمت منذ ان بدأت عملها السبت اكثر من (٢٥٠) استمارة تظلم.

فريق القضية الجنوبية يطالب بإجراءات لبناء الثقة

أقر فريق العمل الخاص بالقضية الجنوبية بمؤتمر الحوار الوطني الشامل جملة من الاجراءات والتدابير التي قال انها «لبناء الثقة وخلق بيئة ملائمة لحل القضية الجنوبية».

وتضمنت الاجراءات التي طالب الفريق ،رئاسة مؤتمر الحوار الوطني بتحقيقها «ادانة أي فتاوي تكفيريه صدرت في حرب عام ١٩٩٤م.

وضرورة «الافراج عن المعتقلين على ذمة الحراك السلمي ورفع الاستحداثات العسكرية في عدن وحضرموت ،ووقف أعمال العنف اي كان مصدره ضد الفعاليات السلمية واعتبار ضحايا الحراك شهداء وعلاج الجرحى».

وشدد فريق القضية الجنوبية على سرعة انجاز اللجنتين المشكلتين للنظر في قضايا الموظفين المدنيين والعسكريين والامنيين المبعدين قسريا عن وظائفهم عقب حرب ٩٤م وتعويضهم التعويض العادل، كما طالب بـ»الوقف الفوري لصر ف الاراضي في محافظة عدن وبقية المحافظات الجنوبيه».. وكذااستعادة كل المنشأة النفطية المؤجرة بما فيها منشأة حجيف الي الدولة والغاء كافة العقود الاحتكارية في مجال نقل المنتجات والمشتقات النفطية ، والغاء أية عقود مشابهة كذلك ايقاف بيع

القربي: الدولة الجديدة ستحل المظالم في الجنوب

بن عمر: على الحكومة معالجة المظالم المزمنة للجنوبيين

المنشآت والمرافق السياحية والعامة.. وكذلك مراجعة كل الاجراءات والترتيبات المتعلقة بحماية الشركات للخدمات النفطية والتي تحتوي على فرض الاتاوات لصالح قوى متنفذه.

يأتي هذا في وقت دعا فيه الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية خلال زيارته الاخيرة لموسكو البرلمان الروسي لاختيار بعض من أعضائه بالإضافة إلى خبراء في القانون لزيارة اليمن وإعطاء فكرة عن الدولة الاتحادية وكيفية إدارة الأقاليم المتعددة وإدارة المركز للاستفادة من هذه التجربة ضمن التجارب المطروحة على طاولة الحوار الوطني الشامل.

الى ذلك اكد وزير الخارجية أبوبكر القربي إن المجتمع الدولي لن يقبل بالانفصال مضيفاً ان اتفاق نقل السلطة القائم على المبادرة الخليجية متمسك بالوحدة اليمنية.

وقال القربي في حوار مع صحيفة «عكاظ» «إذا كانت لدى الجنوبيين مطالبات بسبب سوء الإدارة في الجنوب أو حدوث مظالم فإن الدولة اليمنية الجديدة ستعالج كل هذه القضايا وستحل المظالم في الجنوب ولا يمكن العودة لمرحلة ما قبل الوحدة».

يذكر أن الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمستشار الخاص للأمين العام جمال بن عمر أحاط مجلس الأمن بالأوضاع في اليمن، مشيرا الى ان كثير من اليمنيين يتفقون على حل القضية الجنوبية كمفتاح لنجاح العملية الانتقالية.

وقال: لقد غابت بعض فصائل الحراك عن مؤتمر الحوار. بينما انضم آخرون بحذر، متوقعين أن يتعاطى المؤتمر مع مصالحهم بنزاهة واحترام.

وأضاف: لا أزال أتواصل مع قيادات جنوبية. وقد أكدت مراراً أن الوسيلة الوحيدة للحل هي عبر الحوار. ويسرني أن أبلغكم أن كثيرين أكدوا لي نبذهم العنف والتزامهم الحوار.

وقال: يجب على الحكومة اليمنية اتخاذ إجراءات فورية لبناء الثقة في الجنوب لمعالجة المظالم المزمنة للجنوبيين المتعلقة بالمصادرة غير القانونية أو غير المشروعة للممتلكات والتسريح القسري من الجيش والخدمة المدنية.

(11) ألف تظلّم للمبعدين عن وظائفهم المدنية بعدن

تواصل لجنة معالجة قضايا الموظفين المبعدين من وظائفهم المدنية والعسكرية في المحافظات الجنوبية تسلم ملفات المبعدين مدنياً في معهد خفر السواحل بخورمكسر، وكانت القاضية نورا ضيف الله قعطبي الناطقة الرسمية للجنة قد ذكرت أن اللجنة سلمت الأسبوع الماضي ١١ ألف استمارة وتظلم للمبعدين.

وأوضحت بأن اللجنة تسلمت الأسبوع الماضي ٤١٥٧ ملفاً من المبعدين المدنيين منها ١١٠٥ ملف تظلم ممن بلغوا الأجلين، و١٢٥٤ ملف متظلم من التقاعد المبكر و١٥٤٩ ملف متظلم منقطع و٢٤٩ متظلم من المرافق التي تم خصخصتها.

وأضافت بأنه ومع انتهاء المرحلة الخاصة بالمبعدين المدنيين ستبدأ اللجان مباشرة مرحلة التهيئة لإعداد القرارات وفقا لطلبات التظلم المقدمة من المبعدين المدنيين والعسكريين والأمنيين.

وأشارت إلى أن اللجنة بدأت بإدخال بيانات المبعدين الى الحاسوب والسجلات الإدارية وستبدأ الشروع في الفحص والمطابقة مع البيانات لدى الجهات ذات العلاقة والبدء بوضع التصورات والمقترحات والتوصيات بالمعالجات القابلة للتنفيذ في ضوء القرار الرئاسي بذلك.

وعلى ذات الصعيد تقوم اللجان العسكرية والأمنية بإعمال الفرز وتصنيف المبعدين العسكريين والأمنيين والحالات المسلمة اليها من خلال تلك الملفات التي ينطبق عليها القرار الرئاسي رقم ٢ للعام ٢٠١٣ والملفات التي وردت الى اللجنة للأعوام ما قبل القرار وتحديد اتجاهات المعالجة وفق المعايير الواردة في القرار.

التعامل السليم مع الجنوب وقضيته

فائز سالم بن عمرو

كثيراً ما تهرب الأمم والشعوب إلى المجهول للقفز على واقعها الصعب ومشاكلها المتراكمة ، فالتبرير حاجة إنسانية ونفسية ، فإذا وقع الشخص في مشكلة هو تسبب فيها ، أو أهملها حتى صارت كبيرة وعصية تتحكم بمستقبله وتنسج بخيوطها على واقعه ، فان الحل الأسهل ان يتهم الآخرين بفشله وعجزه وتقصيره ، ويرمي اللوم والتقصير عليهم ، ويتوهم بأنهم مصدر الكون، وبأن لا شغل للبشرية والدول إلا التآمر عليه ومحاولة عرقلته، « المؤامرة لا تصنع التاريخ ، ولكنها تؤثر فيه « .

هذه المقدمة البسيطة تنطبق على واقعنا في التعامل مع قضية الجنوب المعقّدة ، فما زال الكثيرون ينظرون إليها نظرة شمولية وعامة مرجعها تفاسير دينية أو اجتماعية أو مذهبية أو سياسية . كل هذه التصورات والنظرات تبعدنا عن فهم أصل القضية، وتفاعلها تاريخيا وسياسيا واجتماعيا ، وطريقة معالجتها دون تقصير أو مبالغة.. لقد تطايرت كقطرات المطر الندوات والورش والمحاضرات عن إبعاد القضية الجنوبية وأسبابها وطرق حلها ، لكن هذا الإسراف والاهتمام لم يعط إلا ثماراً إعلامية هزيلة ، وتنتهي الفعالية كما بدأت يتيمة لا تعرف هدفها ولا غايتها ، يكفي ان ترجع إلى شبكة الانترنت لتبحث عن إبعاد القضية الجنوبية ، فتجد نتف متفرقة ومقتطفات وتغطيات خبرية لا تغني ولا تسمن من جوع ، فضلاً عن ان تجيب على أسئلة وتفكك واقع معقد ومتراكم من المشكلات والتجاهل السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، والسبب يعود في رأيي الى أنه تم التعامل مع قضية الجنوب بمنظور ثنائية شديدة التناقض والأطراف، فأحدهم يؤيد القضية فيصب انطباعاته وتفسيراته السلبية عليها ويصل بها لعنان السماء تشددا ، وآخر رافض يحاول شيطنة الجنوب وأهله ، ويحملهم تراكم الفشل لمسار دولة الوحدة ، ويحرض عليهم واصفهم بأنهم معول هدم وتكسير الوطن وتفريق وحدته ، والسبب الآخر في هذا الإخفاق غياب المنهاج العلمي والنظرة العملية المحايدة والتي تتعامل مع القضية الجنوبية عن طريق أسباب من الظلم والإهمال السياسي والاجتماعي ، وإبعادهم عن المشاركة في السلطة والثروة والذي أدى إلى نتائج ترفض الظلم باسم الوحدة والوطن والديمقراطية ، فمقتضيات البحث العلمي تستوجب تشخيص المشكلة واستقراء الواقع التاريخي الذي مرت به الدولة المركزية « دولة الوحدة « ، فالتشخيص السليم والواسع والملم بالتفاصيل وخفايا القضايا بالضرورة يؤدي لنتائج سليمة ومقاربة غير مقاطعة للواقع ، فالحكم عن الشيء فرع عن تصوره ، كما يقول علماء أصول الفقه .

التعامل السليم مع قضايانا ومنها قضية الجنوب يكون بالاعتراف بأننا فشلنا وعجزنا عن تحقق مشاركة الجميع في السلطة والثروة، وان فشلنا في إدارة دولة الوحدة، ويتضح ذلك فيما يسميه البعض ثورة الربيع العربي.. لا يعني إطلاقا بأننا قوم فاشلون لا نستطيع إدارة شؤوننا إلا بوصاية الآخر الذي يفرض علينا مشاريعه واتجاهاته ، بل يعني ببساطة بأننا امة حية ومتفاعلة ترفض الظلم والفشل ، وتبحث عن صيغ عيش مشترك يحقق تطلعات وآمال جميع أبناء اليمن الجديد الذي سنبنيه بتوافق ومشاركة وتفاعل الجميع ، ولن يكون في يمننا الجديد المدني الحديث إقصاء أية شريحة أو فئة أو مكان عن دولتنا التي تحكمها المواطنة المتساوية وإتاحة الفرص المتكافئة في اتخاذ قراراتنا وحل مشاكلنا وقضايانا دون تدخل أو استقواء من مشاريع إقليمية أو خارجية .

من عجائب المشهد اليمني المأزوم والمتداخل في خطوطه واستراتيجياته والمتقاطع مع المشاريع القديمة والإقليمية والخارجية ان نكرر أخطاءنا بإصرار غريب على عدم التعلم واستيعاب الماضي ومآسيه التي كادت تعصف بوطننا وتجعلنا أمماً وفرقاً وشيعاً وطوائف متصارعة ومتنازعة بأسباب دينية ومذهبية ومناطقية.. فالمتابع للخطاب الموجه الى أبناء المحافظات الجنوبية يجده خطاباً شديد العدائية والتطرف ، ويقوم على توزيع التهم ، مثل: أن الجنوبيين يريدون تجزئة الوطن وتقسيمه ، وأنهم يستجيبين للمشاريع الإقليمية والأجنبية لتقسيم وتمزيق اليمن ، وآخر يرفع سيفه برد الجنوبيين لبيت الطاعة وملحقاته الدينية ، ويهدد بإعادة الماضي من سيل فتاوى التكفير والتطهير.

ان أي خطاب متشدد وغير مسؤول سيعود بنا لا محالة إلى المربع الاول من التناحر والصراع وسيرسخ ثقافة الكره والحقد والتفرقة الذي إذا ساد بين الأطراف المتنازعة سيشعل اليمن حروباً وأحقاداً وكراهية.. لذا لابد من التركيز على الخطاب الايجابي والمبشر والذي يجمع القلوب ويعترف بالمشاكل ولا يتجاوزها ويبحث عن الحلول لها فهو الوسيلة لتفكيك كل واقع متشدد وصلب.. نحتاج الى الخطاب الهادئ والسليم فهو مفتاح القلوب، والطريق لتأسيس ثقافة التوافق والاعتراف بالآخر واستيعابه لبناء يمن جديد حديث يتحدث بلسان كل أبنائه وشرائحه ومكوناته .

faizbinamar12@gmail.com

باصرة: فك الارتباط «لايمكن أن يحدث»

أكد الدكتور صالح باصرة- عضو مؤتمر الحوار الوطني الشامل- أن فك الارتباك لا يمكن أن يحدث.. وقال: إن الانفصال صعب جداً، حيث لاتحظى هذه الخطوة بدعم المجتمع الدولي والاقليمي.. ولذلك لابد من الاتفاق أولاً على شكل دولة اتحادية.

وحول مدى القبول بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، قال الدكتور باصرة: «إذا كانت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني تلبي طموحات أغلبية الجنوبيين فأعتقد أنها ستُقبل، والأهم من كل ذلك كيف يمكن إجراء معالجات للقضايا القديمة الحقوقية والاقتصادية، كنهب الأراضي وقضايا المتقاعدين وقضايا قسرية وتشغيل الشباب وغيرها، لو تم معالجة هذه القضايا ستنخفض عملية الاحتقان السياسي والاحتقان الشعبي، وبالتالي سيقبل الناس بنتائج مؤتمر الحوار الوطني وبشرط أن تكون قرارات المؤتمر تلبي رغبة وطموح الجنوبيين».